نوافذ

د. ناصر بهبهاني

جحود له أسبابه

الظواهر السلبية، ليست فقط تلك التي تشكلت لأجلها لجنة برلمانية «لظس»، والتي تطالعنا في الشوارع بمناظر تخدش الذائقة العامة والضمير الاجتماعي، بل تتعدد الظواهر السلبية وتتلون وتتنوع مصادرها بما يجعل مسألة ضبطها من المستحيلات الثمانية، وذلك بعد المستحيل السابع المتمثل في أن يسود الوئام بين السلطتين.

الظواهر المعنية هنا هي ظواهر مخفاة وتحيط بها جدران وحواجز سميكة، ولا يمكن لأي أحد الاطلاع عليها سوى وعي الوالدين، وبصورة أخرى فهي تعني بشكل مباشر تسليم المفاتيح التربوية للخدم..هكذا وبكل بساطة تراجع حنان الأبوين، وارتبكت مقدراتهم التربوية، وتلاشت كل الأفكار التي من شانها أن تحقق للأبناء بيئة تربوية سليمة.

الشكل الظاهري لهذه المعضلة يبدو غير ذي أهمية، ولكن علماء التربية والاجتماع، وحتى الإنسان العادي، بدأوا يتلمسون نتائج وخطورة التسليم بكل مقدرات الأبناء للخدم الذين تحولت وظائفهم التي أحضروا لأجلها من القيام بأعباء المنزل كالطبخ والتنظيف، إلى دور المربين، والمفارقة الأكثر إزعاجا أنه ليس الخادمات فقط من تم تسليمهن اليوم مقاليد التربية، بل حتى السائقين اصبح لهم دور - بشكل أو بآخر - في تنشئة الأطفال، وذلك حين تغيب مراقبة الآباء والامهات عن طبيعة العلاقة التي تنشأ بين ابنهم المراهق والسائق، وأي ثقافة يبثها السائق بوعيه البسيط وخلفيته العقائدية والثقافية المختلفة، في عقول اطفالنا.

تشير الدراسات إلى أن هذه الظاهرة قد «أفرزت مشاكل اجتماعية وسكانية خطيرة أبرزها تدهور الانتماء لدى الطفل الذي يتربى على أيدي امهات لا يمتن بصلة لمجتمعه وبيئته أو لغته وبالتالي يشب الطفل متعلقا بأم ليست أمه الحقيقية ويتشرب أخلاقها وأسلوبها في الحياة.. وأن السلوك السلبي لدى أبناء وبنات الجيل الجديد يعود بشكل أو بآخر إلى تأثير العمالة المنزلية والمربيات الأجنبيات على الأفراد منذ نعومة أظفارهم حيث يتبلور هذا السلوك السلبي في اتساع دائرة الزواج من أجنبيات كما هو حاصل حاليا، وزيادة نسب الطلاق».

وهذه نتائج تبدو حتى الآن في المنظور القريب، ولا ندري كم يكون تأثيرها على المدى البعيد من ذوبان لهويتنا، وتراجع في القيم لدى جيل نعول عليه الكثير في مستقبل البلد.

وقد تلمست ذلك على أرض الواقع من خلال مشهد مؤثر في مطار الكويت، إذ كان الطفل يتعلق بأذيال الخادمة المسافرة ويبكي بصراخ وحرقة محاولا التحرر من حضن امه الحقيقية التي فشلت كل محاولاتها في إعادته الى حضنها.. ليس فقط حضنها الجسدي، بل ربما حضنها المعنوي.. فهل بعد ذلك نستغرب ان تصبح واجبات بر الوالدين تحتاج الى اعلانات في الشوارع؟

nasser@behbehani.info

أطروحة

عبدالله بن سبت

أداء الحكومة بين الإنجازات والخداع

متى ما اكتملت حلقات سلسلة اتخاذ وإنجاز القرار تكبلت أيدي العابثين بمقدرات البلد، فنحن لا نطلب الكثير ولكن نخشى الكيل بمكيالين، فعندما أرادت وزيرة التربية إطالة الدوام المدرسي فاجأت الجميع بإشهار السلسلة الكاملة تصاحبها إيماءات الاستعداد بضرب من يجرؤ على عصيان الأمر، بالتعبير الشعبي ما ردت على أحد.

فلا نستغرب إذا تزايدت الأصوات المنادية باستقالة الحكومة مع اقتراب دور انعقاد جديد خوفا من ضياعه سدى كحال سابقيه، أو وجوب إدخال تغييرات جذرية على التشكيلة التي لا أستطيع تذكر إنجاز يذكر لها غير إحراز الفوز في مباراة رمضانية ضد النواب، فبذلك أصبح من حق المواطن المستعد لأن يقبل باستلام 500 طماطة بدلا من راتبه الشهري أن يطمح وينادي ويعمل على إيجاد حكومة بدلا من الحكومة عقيمة الإنجازات وفق الأطر الدستورية المتاحة.

تلك الحكومة غير جديرة بالبقاء وعديمة الفائدة ولا تهش ولا تنش بل يهش عليها، فهي حكومة لا تعلم ولا تعي ما تقول أو تفعل، وخير دليل على ذلك التصريح الذي أتحفنا به الناطق باسم الحكومة الوزير البصيري برده على المطالبات النابعة من آلام وآمال المواطن بتغيير الحكومة عندما قال: بيننا وبينهم الدستور، أي ان وجود الحكومة من عدمه يحدده الدستور، وكأنه ما علم بوجود دستور إلا عندما رد على المطالبين بتغيير الحكومة من قال للوزير البصيري اننا نشك في دستورية وجود الحكومة؟

أو اننا طالبنا بشيء خارج إطار الدستور؟ لكن لأن معاليه ليست لديه إنجازات حاله حال حكومته لم يفند المطالبات بموضوعية، ولأن الناطق باسم الحكومة مشغول بتحقيق رقم كبير من التصريحات فلا يقدر أن يدحض مطالبات التغيير تلك باستعراض إنجازات الحكومة كي يفقأ بها عين من يتهكم على الحكومة، لكن هذا اللي طلع معاه بينا وبينهم الدستور، لكن لله الحمد انه اكتفى بتحكيم الدستور بدلا من قول «قطيعة وجبح» فيجبرنا بالرد عليه بلغة «سليحط ومالت» لكن هل حسب معالي «الحدسي» هذا حساب ما إذا قال المواطنون مقولته تلك، بأن بيننا كمواطنين وبين الحكومة الدستور، ما الذي سيحدث وكم ذوي حظوة سيتسكع في الشوارع؟

لماذا لا تراجع الحكومة نفسها قبل التصريحات المتناقضة، ما يسبب فشلتنا كمواطنين من حكومتنا؟

Binsabt.kw@gmail.com

وجهة نظر

د.محمد علي الهرفي

السودان والثور الأبيض!

قصة ثورنا الأبيض أوردها ابن المقفع في كتابه الشهير «كليلة ودمنة» وهي قصة رمزية سياسية تنطبق على وضع البلد العزيز «السودان» مع أميركا وعالمنا العربي بوضعه الواهن الضعيف، فالسودان بلد عربي غني بثرواته المتنوعة بالماء، والبترول، والمعادن، وغيرها من الثروات التي يقل مثلها في كثير من بلاد العالم.

والسودان - كذلك - بلد عُرف بمواقفه الشريفة من الصهاينة ومن سادتهم الأميركان، وفوق ذلك كله فهو البلد الذي يستطيع التأثير في بلاد أفريقية كثيرة تجاوره لو كان وضعه طبيعيا مستقرا، ومن أجل ذلك كله - وربما لأشياء أخرى - عملت أميركا بشكل رئيسي وبعض حلفائها على إضعاف السودان بطرق متنوعة كان من أخطرها تفتيته الى دويلات من صنع أميركا لتتمكن أميركا في نهاية المطاف من تحقيق خططها في هذا البلد خاصة، وفي أفريقيا عامة. وها نحن نرى نتائج تلك الأفعال على وشك التحقق، كما رأينا بعض السودانيين الجنوبيين يرفعون الأعلام الأميركية وهم يتظاهرون لصالح الانفصال.

لا أريد هنا أن أتحدث عن مؤامرة لأن ما تفعله أميركا واضح للعيان، فهي تستغل مكانتها وإمكاناتها المادية للضغط على الحكومة السودانية بكل الطرق لكي تصل الى أهدافها في فصل الجنوب أولا ثم في فصل دارفور ثانيا، حتى يتم تفريغ السودان من كل إمكاناته وليصبح بعد ذلك دولة هزيلة ربما تضطر لفعل ما سبقها اليه بعض الجنوبيين!

الأميركان الذين يتحدثون عن القيم والأخلاق والقوانين الدولية وسواها مما يرددونه باستمرار يضربون بكل ذلك عرض الحائط إذا تنافت هذه القيم والقوانين مع مصالحهم، وبطبيعة الحال مع مصالح إسرائيل.

أليس من اللافت للنظر حرص أميركا الواضح على انفصال جنوب السودان عن شماله؟! انهم يتحدثون عن هذا الانفصال منذ مدة طويلة وكأنه واقع لا محالة، وفوق ذلك هم يؤكدون أنهم سيقفون مع الدولة الجديدة، بل - وأكثر من ذلك - لوحوا للبشير بإغراءات كثيرة إذا سمح بقيام الدولة الجديدة، ألا يحق لكل عربي أو مسلم أن يتساءل عن الأهداف الأميركية من وراء كل ذلك الحرص؟

الاستفتاء اقترب كثيرا، ومع ان موضوع الاستفتاء كله كان لعبة قذرة لا تخضع لأي قانون إلا قانون القوة فإنه مع ذلك لن يتم بحسب الاتفاق عليه، وأميركا تعرف ذلك وتساعد عليه لأن المهم عندها هو الانفصال مهما كانت الظروف.

سلفاكير يهدد بعمل استفتاء منفرد إذا ما عطل حزب المؤتمر الاستفتاء المتفق عليه.. لكنه قال: انه لن يعلن الاستقلال من جانب واحد! ولست أدري كيف يتفق هذا القول مع ذاك؟! سلفاكير وحزبه يسوّقون للانفصال، ويشجعون المظاهرات التي تدعو لذلك.. لكنه في الوقت نفسه يقمع كل المظاهرات التي تقف مع الوحدة، كما انه يقمع كل القادة الذين يقفون معها ايضا.

معظم الجنوبيين مع الوحدة لأن معظم مصالحهم في الشمال، وهم يدركون - ايضا - أهمية الوحدة لكل السودانيين، لكن هؤلاء لا يكاد صوتهم يسمع بسبب الكبت الشديد الذي يتعرضون له، ولعل هذا الوضع هو الذي دفع الحكومة السودانية لاشتراط وجود ضمانات نزاهة الانتخابات التي يتوقع ان تتعرض لتزوير واضح وبتأييد بعض القوى الكبرى!

زيارة سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن لعاصمة الجنوب «جوبا» ثم الى «الفاشر» عاصمة دارفور هل يمكن تصنيفها على انها زيارة طبيعية؟! الحديث عن تقسيم بعض الدول العربية حديث قديم، ولأهداف معروفة، والعدو من حقه ان يفعل كل شيء من أجل مصالحه، ولكن ما هو الدور الذي يجب ان تقوم به كل الدول العربية من أجل تحقيق مصالحها؟!

تقسيم السودان أصبح محققا إلا ان يشاء الله، وهناك إرهاصات واضحة عن تقسيم مصر الى دولة للأقباط في الجنوب وأخرى للمسلمين! والمتتبع لبعض تصريحات الأقباط خارج مصر، أو لآخر تصريحات الأنبا بيشوي الذي يدعي أن المسلمين ضيوف على مصر يدرك أن ما جرى في السودان مما لم يكن متوقعا قد نراه في أكثر من بلد عربي!

الصمت العربي إزاء ما يجري في السودان أمر في غاية الغرابة، فالسودان في أشد الحاجة إلى موقف عربي داعم له لكي يحافظ على نفسه أمام كل الضغوط الهائلة من الأميركان وأتباعهم.

انفصال الجنوب سيجعل إسرائيل قريبة جداً من أكثر من بلد عربي، وسيكون لها القدرة على التحكم في بعض مياه النيل والضغط من خلالها من أجل تحقيق مصالحها.. فكيف يسكت العرب على ذلك؟

قوى معادية أخرى للعرب وللإسلام ستكون أكثر قدرة على إيذاء العرب من خلال دولة الجنوب التي ستعطيهم كل شيء لأن قادتها يدركون أنهم إنما قاموا على مساعدة تلك الدول ولن يستمروا إذا تخلت عنهم.

قصة الثيران الثلاثة مع الأسد آراها تتكرر اليوم! وأخشى أن يأتي اليوم الذي تقول فيه بعض البلاد العربية: لقد أكلت يوم أكل الثور الأبيض!

malharfi@hotmail.com

الحرف 29

ذعار الرشيدي

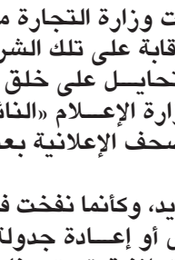

كحل البنك المركزي و«عمى الدين»

بموجب قرار من البنك المركزي تم منع أي عميل لأي بنك كان من أن يُمنح قرضا جديدا أو يقوم بجدولة قرضه السابق، وكان البنك المركزي يهدف من هذا القرار إلى ضبط حمى الاقتراض الاستهلاكي التي ضربت الجميع وتسببت فيما عرف لاحقا بـ «أزمة القروض» والتي ولدت الجنين المشوه المعروف باسم «صندوق المتعثرين» بعد أزمة مخاض سياسية عسيرة قادها بعض أعضاء مجلس الأمة لإسقاط القروض، والتي تم ترحيلها بالتصويت لدور الانعقاد القادم بانتظار حل يمكن أن يخرج من رحم المستحيل.

البنك المركزي اعتقد أنه وبمنعه البنوك من إقراض عملائها أنه بهذا أغلق باب شر القروض، فالشرط الذي وضعه البنك المركزي أن على العميل أن يسدد كامل قرضه السابق ليتمكن من الحصول على قرض جديد، غير أن هذا الشرط التعجيزي فتح بابا جديدا للشر وأعاد شركات التكييش إلى الواجهة مرة أخرى ولمن لا يذكر فتلك الشركات كانت سببا في سجن مئات المواطنين والمقيمين في طلحة بعد أن «دبستهم» بقروض خارج نطاق رقابة البنك المركزي بعد أن ظلت تعمل بين عامي 1998 وحتى 2004، ويومها اتهم كثيرون البنوك انها وراء سجن أولئك المواطنين والمقيمين إلا أن الحقيقة والتي تثبتها أوراق الأحكام القضائية الصادرة ضد أولئك المدينين أن قضايا البنوك لا تتجاوز الـ 10٪ بين إجمالي تلك القضايا بينما الـ 90٪ الباقية كانت لصالح شركات التكييش والتي تبيع الألف دينار بـ 400 دينار، فتبيعك السيارة بـ 5000 وتعود لتشتريها منك بـ 4000 دينار ثم تقرضك بموجبها 10 آلاف دينار بفوائد تصل إلى 50٪ من قيمة القرض في بعض الأحيان.

واختفت تلك الشركات بعد أن صحت وزارة التجارة من سباتها الذي استغرق 8 سنوات، وبدأت فرض رقابة على تلك الشركات التي يديرها مرابون «يخجلون في فنون التحايل على خلق الله حتى أعتى المرابين اليهود»، ومعها منعت وزارة الإعلام «النائمة» دوما وأبدا إعلانات شركات التكييش في الصحف الإعلانية بعد أن ظلت تصبحنا كل اسبوع على مدار سنوات.

واليوم عادت شركات التكييش من جديد، وكأنما نفخت فيها الروح بعد قرار البنك المركزي بمنع الاقتراض أو إعادة جدولة القرض، وبدأوا يصفون اعلاناتهم في الصحف الاعلانية تحت عناوين رنانة كـ «نحن نمنحك قرضا من أي بنك تشاء» واسلوبهم يقضي بالتالي يقومون بتسديد قرضك القديم في بنكك نيابة عنك، ثم ينقلونك لبنك آخر يتعاملون معه يمنحك قرضا يصل إلى 70 ألف دينار ويتقاضون عن كل ألف 400 دينار ويقبضونها «كاش»، بمعنى أنهم إذا وفروا لك قرضا بـ 25 ألف دينار فسيتقاضون منك 6 آلاف دينار وهي ليست فائدة بل الـ 6 آلاف دينار هي نظير خدماتهم لتسهيل حصولك على القرض بعد أن تحصل على قرضك تمنحهم الآلاف الستة نقدا وطبعا كعميل ستتحمل أيضا فوائد الـ 25 ألفا التي حصلت عليها بمعرفتهم من البنك والتي تصل إلى أكثر من 8 آلاف دينار.

اذا استمر صمت البنك المركزي ووزارة التجارة ومعها الإعلام عن شركات التكييش والمرابين فسنشهد قريبا جدا سجن مئات من ضحايا تلك الشركات «المرابية».

لكل دواء آثار جانبية سيئة وكذلك قرار البنك المركزي، نعم كان دواء ولكن أخطر آثاره الجانبية هو أنه سمح بتكاثر بكتيريا المرابين، فهل غير البنك المركزي قراره أو عدله أو حتى فرض رقابة على تلك الشركات وأعاد منح العملاء الذين قاموا بتسديد قروضهم «كاش» منذ اصدار البنك قراره القاضي بمنح الاقراض الا بعد تسديد كامل القرض الأصلي؟ حتما سيحصلون على مفاجأة.

أعترف ان البنك المركزي بقراره اراد أن يكحلها ونجح بـ «تكحيله» إلى حد ما، ولكن المرابين الجدد من أصحاب شركات التكييش أعموها تماما.

Waha2waha@hotmail.com

بيني وبينك

محمد المشعان

النصيحة بـ «زبيدية»

سابقا كان العرب في الجزيرة العربية يقولون في أمثالهم الجميلة «إن النصيحة تساوي جملا» أي ان النصيحة الخالصة تساوي جملا بحجمه ووزنه وسعره، أما الآن في هذا الوقت، وفي خضم أزمة ارتفاع الأسعار بصورة جنونية والتي عصفت بكثير من المنتجات حتى وصلت إلى السمك وأوصلت سلة الزبيدي إلى 250 دينارا، فإني أرى أن النصيحة اليوم تساوي «زبيدية»، وسأهدي وزارة الداخلية هذه السلة لعل وعسى أن يرجعوا إلى رشدهم ويكفوا عن بعض الممارسات غير الدستورية بحق المواطنين والانتهاكات الصارخة بمواد الدستور وبالأخص المادة 44، فلو كان هناك اكتراث من الوزير لهذه المادة لما قامت وزارة الداخلية بتطويق منطقة سلوى لعرض قواتها العسكرية أمام ديوان الزميل المحامي أحمد الشحومي محاولة منها لإرهابه لفض الندوة التي دعا إليها قبل أيام، فما قامت به الوزارة دليل قاطع على أن «الداخلية» لا تدرك المعنى الحقيقي للحريات التي حث عليها دستور الكويت، بل طبقت الوزارة «قانون كيفي» لتغرد بعد ذلك خارج الدستور والقانون، وبالتالي أتمنى على «الداخلية» أن تأخذ بالنصيحة وتقف عند هذا الحد وألا تتمادى في محاولة قمع الحريات كي لا يتفاقم الأمر ويصل إلى حد مطالبة النواب بالانتفاضة لنصرة دستور 62 (باستثناء البصامين طبعا) من خلال محاسبة وزير الداخلية على كل ما تقوم به وزارته من انتهاكات صريحة لمواد الدستور وتضييق للحريات العامة، فهل من منتصر للدستور؟

□ □ □

نقطة أخيرة: لم أتمن أن أشاهد هذا العدد المهول من أفراد وضباط واليات ومدرعات في سلوى بين المواطنين الكويتيين وكم كنت أتمنى أن أشاهدها في جليب الشيوخ والحساوي تدك أوكار الدعارة التي تمارس بها الرذيلة جهارا نهارا.

m.almashan@hotmail.com